ULJASH
المجلد ١، العدد ١، ٢٠٢٤
Vol: 1, No: 1, (2024)
مجلة جامعة لحج للعلوم التطبيقية والإنسانية
University of Lahej Journal of Applied Sciences and Humanities
OPEN ACCESS

واقع القطاعات النفطية (الإنتاجية، والاستكشافية) في المحافظات الجنوبية (١٩٨٧- ٢٠٢٣م)

حسين مثنى مسعد العاقل
كلية صبر للعلوم والتربية/ جامعة لحج
الايميل١: aqeel2010@yahoo.com

تاريخ الاستلام،	تاريخ القبول،	تاريخ النشر
٢٠٢٤/٠٤/٢٥،	٢٠٢٤/٠٦/٠٥،	٢٠٢٤/١١/٢٤

للاقتباس: العاقل، حسين مثنى. (٢٠٢٤م). واقع القطاعات النفطية (الإنتاجية، والاستكشافية، والمفتوحة) في المحافظات الجنوبية (١٩٨٧- ٢٠٢٣م). *مجلة جامعة لحج للعلوم التطبيقية والإنسانية*، ١ (١)، ٤٤-٥٣.

الملخص

تتمثل اهداف البحث في عرض أهم الحقائق العلمية والموضوعية، المتصلة بواقع القطاعات النفطية (الإنتاجية والاستكشافية) في المحافظات الجنوبية، (محافظتي شبوة وحضرموت أنموذجًا) (١٩٨٧- ٢٠٢٣م)، فقد استعرض البحث عديدًا من المعلومات المتعلقة بالأوضاع الاقتصادية وعلاقتها بعائدات النفط في مدى ارتباطها بالتنمية في تحسين الظروف المجتمعية للشعب اليمني.

وقد تمحورت مشكلة البحث في محاولة الإجابة عن التساؤلات المتصلة بطبيعة الاستثمارات وعقود الاتفاقيات مع الشركات النفطية العالمية، وما ترتب عليها من عمليات النهب والاستنزاف الجائر للثروة النفطية.

فقد اعتمد البحث على المنهج الوصفي والمنهج الاستقرائي لتشخيص المعطيات المعتمدة على إنتاجية الحقول من خام النفط، علاوة على تحديد عدد الحقول الاستكشافية وتوزيعها الجغرافي.

لهذا جاءت أهمية البحث في تحليل البيانات المستمدة من البحوث والدراسات المحدودة، علاوة على الكتابات والزيارة الميدانية.

هذا وقد تضمن البحث عديد استنتاجات، من أهمها:

ظاهرة العبث الممنهج في تقسيم أراضي المحافظات المستهدفة على قطاعات نفطية، وزعت على شخصيات نافذة تتعارض مع السياسة الرسمية للدولة اليمنية، والمتناقضة مع التشريعات المعتمدة دوليًا.

وكانت خلاصة البحث في طرح جملة من التوصيات من أهمها:

مطالبة الجهات المسؤولة ممثلة في وزارة النفط والثروات المعدنية في ضرورة وضع خطة إستراتيجية مستقبلية، لإحكام السيطرة على حقول القطاعات النفطية واستثمارها بإحكام وترشيد، وتسخير عائداتها للتنمية وتحسين الحياة المعيشة للشعب اليمني.

الكلمات المفتاحية: القطاعات، النفطية، حضرموت، شبوة.

©٢٠٢٤، العاقل، الجهة المرخص لها: مجلة جامعة لحج للعلوم التطبيقية والإنسانية.
نُشرت هذه المقالة البحثية وفقًا لشروط Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0).
تسمح هذه الرخصة بالاستخدام غير التجاري، وينبغي نسبة العمل إلى صاحبه، مع بيان أي تعديلات عليه. كما تتيح حرية نسخ، وتوزيع، ونقل العمل بأي شكل من الأشكال، أو بأية وسيلة، ومزجه وتحويله والبناء عليه، طالما يُنسب العمل الأصلي إلى المؤلف.

١. المقدمة

شهدت محافظات الجنوب (جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية) في النصف الثاني من القرن العشرين نشاطًا متعاظمًا في البحث والتنقيب عن ترسبات الخامات النفطية، حيث قامت عديد من الشركات العالمية، بعد حصولها على عقود التنقيب بالبحث عن مكامن الترسبات لخام النفط في الأحواض الرسوبية من المحافظات الشرقية (شبوة، حضرموت، المهرة)، وحصلت على نتائج مشجعة، لكنها لم تتحمس للعمل لمواصلة التنقيب، وانسحبت تحت ظروف غامضة، وبعد احتلال أرضي محافظات الجنوب وسيطرة نظام الجمهورية العربية اليمنية عليها عام ١٩٩٤م، فُتحت الأبوابُ على مصاريعها أمام التنقيب عن النفط تحت مزاعم تشجيع الاستثمار، فقسمت محافظات الجنوب إلى أكثر من ٩٧ قطاعًا نفطيًا، وتقدمت للامتياز فيها أكثر من ١١٤ شركة نفطية عالمية ومحلية حتى عام ٢٠١٤م، وفي السنوات الممتدة من عام ١٩٩٤م إلى عام ٢٠٢٣م، منحت الشركات النفطية عقود الامتياز، وإبرام اتفاقيات شكلية غير مشروعة، يسمح فيها للشركات بالتنقيب والاستكشاف والإنتاج لخام النفط بدون إشراف ورقابة من قبل الحكومة اليمنية ممثلة بوزارة النفط والمعادن، الأمر الذي مكَّن رجال السلطة من فرض نظام المشاركة ومحاصصة الشركات في تقاسم العائدات المالية من خام النفط المصدر بطريقة سرية ومجهولة، فبينما كانت تزداد أعداد الشركات في الحصول على حق الامتياز، يقابل ذلك تعتيم إعلامي من جانب السلطة، مع تصريحات رسمية عن تراجع كمية الإنتاج والتصدير سنة بعد أخرى، وبقيت هذه الحالة على مدى السنوات المنصرمة مجهولة الحقائق، وكل ما يُحصل

عليه من معلومات فهو تسريبات لتقارير صحفية ومقالات لعدد من الكتاب والصحفيين والإعلاميين، علاوة على مقابلات بعض الشخصيات الاجتماعية والاقتصادية.

١.١. مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في التساؤلات الآتية:-

١- ما هي الدوافع والأسباب التي جعلت الشركات النفطية العالمية تتهافت وتتنافس على حق الامتياز، للحصول على عقود الاستثمار بطريقة سريعة، جعل من أراضي محافظتي شبوة وحضرموت مصدرًا للأطماع المستباحة التي لا تخضع للإشراف والرقابة الحكومية، وإهدار عائدات النفط المالية التي لا تُسخَّر لصالح تطوير الواقع الاقتصادي وتنميته، وتحسين الحياة المعيشية للشعب الجنوبي خاصة واليمني عامة؟

٢- ما أسباب غياب النظم القانونية لعقود الاتفاقيات المبرمة للاستثمارات النفطية مع الشركات العالمية؟

٣- لماذا انتهجت سلطة الجمهورية اليمنية نظام السرية في عدم نشر نتائج الاستكشافات النفطية وإعلانها عن كميات الإنتاج من حقول القطاعات النفطية في محافظتي شبوة وحضرموت؟

٤- كيف تمكَّن شيوخ القبائل وزعماؤها والقيادات السياسية والعسكرية والحكومية من الاستئثار بالقطاعات النفطية، وتحكمها في عقود الاتفاقيات مع الشركات النفطية العالمية، ومحاصصتها للشركات في تقاسم الإنتاج بطرائق وأساليب غير مشروعة؟

٥- ما دوافع التعتيم الإعلامي عما يتحقق من عمليات التنقيب والاستكشافات النفطية، باستثناء بعض التسريبات التي كانت تنشر في الصحف والمجلات الأهلية خصوصًا، وبطرائق احترافية في اختراق حواجز السرية الحكومية؟

١.٢. أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في إبراز حقيقة الاستثمارات الاقتصادية للثروات النفطية في القطاعات (الإنتاجية والاستكشافية والمفتوحة)، في محافظتي شبوة وحضرموت، وكشف الأساليب غير المشروعة المتبعة من قبل النظام السياسي في ممارسة الفساد بأبشع صوره، في إهدار الثروات السيادية لليمن عمومًا والجنوب خصوصًا.

١.٣. أهداف البحث:

يهدف البحث إلى إظهار طبيعة الواقع للقطاعات النفطية المنتجة، والاستكشافية، والمفتوحة، وعمليات استثماراتها الاقتصادية في محافظتي شبوة وحضرموت، وما تشهده من ممارسات غير قانونية من قبل رموز السلطة الحاكمة، في الهدر والعبث بموارد الثروة السيادية وعائداتها، علاوة على كشف الحقائق السائدة بشأن عيوب الاستثمار القائم على النهب والاستنزاف الجائر للثروات النفطية.

٢. منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي والمنهج الاستقرائي في قراءة الواقع، وهو وتحليل المعلومات من في جمع البيانات والمعلومات الرسمية التي تتعلق بالإنتاج والاستثمارات النفطية في الجنوب، وما ترتب عليها من اختلالات اقتصادية، مكنت مراكز قوى السلطة من الهيمنة القطاعات النفطية والسيطرة عليها، والاستحواذ على عقود الاتفاقيات المبرمة مع الشركات النفطية العالمية في منحها حق الامتياز للتنقيب والاستكشافات عن الثروات الباطنية في المحافظات الجنوبية المحتلة.

٣. فرضية البحث:

تتمثل فرضية البحث في محاولة الإجابة عن تساؤلات مشكلة البحث، لا سيما محاولة تفسير ظاهرة التنافس المحموم لأكثر من ١٠٠ شركة عالمية، وما ترتب على نشاطها من أسرار وخفايا في عدم الإفصاح عن نتائج اكتشافاتها وغياب الشفافية والمصداقية في نشر المعلومات الاقتصادية عن القطاعات النفطية المنتجة، وكميات الإنتاج والتصدير اليومي والسنوي، علاوة على كشف أساليب السيطرة لمراكز النفوذ في نظام السلطة الحاكمة على خصوصيات الإنتاج النفطي، واتباع سياسة التعتيم الإعلامي الرسمي في التصريحات الحكومية الرسمية عن تراجع الإنتاج، في ظل تزايد عدد الشركات النفطية وتنافسها للاستثمار في محافظتي شبوة وحضرموت.

واقع القطاعات النفطية (الإنتاجية والاستكشافية والمفتوحة) في محافظتي شبوة وحضرموت.

تقدر مساحة أراضي محافظات الجنوب المعروفة سياسيًا ودوليًا حتى عام ١٩٩٠م بـ (جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية)، نحو ٣٣٢,٩٧٠ كيلو متر مربع، (وتنحصر فلكيًا وجغرافيًا بين دائرتي العرض ١٢ – ١٩ درجة شمال خط الاستواء، وبين خطي الطول ٤٣ – ٥٣,٢٠ درجة شرق جرينتش)، (العولي، ٢٠٠٧، ص٤٨).

حيث تمتد أراضي محافظات الجنوب من رأس الشيخ سعيد، المطل على باب المندب غربًا حتى ضربة علي، عند الحدود الدولية مع سلطنة عمان شرقًا. ولها شريط ساحلي يصل طوله أكثر من ١٥٠٠ كيلو متر، وتتبع محافظات الجنوب عدد من الجزر البرية من أهمها جزيرة ميون (تريم)، الواقعة عند مدخل باب المندب، وجزر أرخبيل سقطرى، الواقعة في المحيط الهندي.

وترجع البدايات الأولى لمحاولات اكتشاف النفط واستثماره في محافظات الجنوب إلى عام ١٩٣٨م، حينما أوكلت السلطات البريطانية شركتها النفطية العملاقة BP والمعروفة بشركة بريتش بتروليوم British Petroleum المندمجة مع مجموعة شركات الفرنسية والألمانية Duch، وتعرف بشركة شيل Shell العملاقة، التي تحول اسم هذه الشركات الاحتكارية إلى اسم شركة نفط العراقية Iraq Petroleum Company (IPC ((Stephen ,Longing ,1968,p36)، ومنحتها حق الامتياز في التنقيب عن خام النفط في منطقة ثمود شمال وادي حضرموت، (بركات، ١٩٩١، ص ٢٣) لكنها انسحبت بعد أن قامت بحفر ثلاث آبار تجريبية، أظهرت نتائج الحفر في إحدى الآبار وجود النفط بكميات تجارية. وفي بداية ستينات القرن الماضي، حصلت شركة بان أمريكان Pan American على حق الامتياز من قبل السلطات البريطانية للتنقيب عن النفط في منطقة سناو شمال محافظة المهرة، وحفرت أربع آبار تجريبية، ظهر النفط في بئرين منها بكميات جيدة، ومع ذلك تخلت الشركة عن امتيازها، وانسحبت بصورة غامضة أيضًا. وفي المدة ما بين عامي ١٩٦٧ – ١٩٨٩م أبرمت دولة الجنوب (جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية) عديد اتفاقيات مع عدد من الشركات النفطية العالمية أهمها: سايبنس عام ١٩٧٥م، سيابكو الجزائرية عام ١٩٧٧م، والمشروع اليمني-السوفيتي عام ١٩٧٦م، وشركة أجيب الإيطالية عام١٩٧٧م، وشركة براس بترو البرازيلية ١٩٨٢م، والمجموعة الكويتية ألف كتين عام ١٩٨٧م، ثم شركة كنديان نكسن الكندية ١٩٨٩م، وشركة بيكو الأمريكية ١٩٨٩م، وشركة توتال الفرنسية عام ١٩٨٩م.(عاطف، ٢٠٠٢، ص٧٨).

الأطر القانونية والتشريعية للاستثمارات النفطية المعمول بها دوليًا:

من المعلوم أن الاتفاقيات الدولية المبرمة بين الشركات النفطية العالمية والدول المالكة لثروتها النفطية قد مرت بمراحل متعددة اتسمت بالاستغلال الجائر من قبل الشركات العالمية لسيادة البلدان صاحبة الأرض والثروة في العقود الأولى من القرن العشرين، لكنها بعد مفاوضات طويلة مع الدول العربية المنتجة للبترول أذعنت الشركات النفطية في ١٢/ ١١/ ١٩٦٤م بالقبول بتعديل اتفاقيات الامتياز، (وسام، ٢٠٢١، ص٤٥). ومن أبرز أنواع اتفاقيات النفط المعمول بها دوليًا ما يلي:-

أولًا:- عقود الامتياز Agreement Concession

تمتاز بإعطاء الشركة حق البحث والاستكشاف في قطعة أرض ممنوحة من قبل الدولة للشركة التي تتولى إجراء الأعمال كافة في الاستكشاف والتنقيب، فإذا وجد النفط بكميات تجارية تتحول الشركة إلى التطوير وصولًا إلى مرحلة الإنتاج والتصدير وعلى الدولة تقديم التسهيلات للشركة بدءًا بمنح الأرض إلى تسهيل أعمال الشركة من ناحية جلب المعدات والعمالة الخاصة

بها؛ لإكمال العمل، وعند الإنتاج والتصدير تُعطى الدولة صاحبة الأرض جزءًا من الأرباح، وتمنح الدولة جزءًا من الإدارة والإشراف والتعيين والتدريب لعمالتها الوطنية (عاطف، ٢٠٠٢، ص١٢).

ثانيًا:- عقود المشاركة في الإنتاج

Sharing Production Agreement

هي عقود احتكارية إذا لم تحدد الشروط التي تنتفع منها الدولة المشاركة مع الشركة المستثمرة. فالدولة تحصل بموجب هذه العقود على القليل من المنفعة الاقتصادية إذا لم تضع شروطًا مناسبة تحفظ لها حقها أمام الشركة النفطية المستثمرة. وتتحدد نسب المشاركة والعوائد على وفق نسب محددة مع حق الحصول على نسبة من العمالة في الشركة وحق التدريب لكوادر الدولة تقوم بها الشركة لصالح الدولة المشاركة (الجبوري، ٢٠١٨، ص١٧).

ثالثًا: عقود الخدمة Agreement Risk Service Contract

في هذه الصيغة من العقود تتولى الدولة جميع العمليات الكفيلة بالتنقيب عن النفط والإنتاج والتكرير والتصدير، لكن الدولة تستعين بشركات تقوم مقام المتعهد؛ لتنفيذ أعمال البحث والتنقيب لصالح الدولة. ولا تعد هذه العقود مصدر قبول عند الشركات النفطية، فهي لا تنتفع منها كثيرًا، لذا فإن هذه العقود لا تجلب الاستثمارات المطلوبة، ولا الشركات لتجازف في التنفيذ، بسبب عدم ضمان انتفاعها من العمل (الجبوري، ٢٠١٨، ص٢٥).

رابعًا: عقود الشراء المسترجع Agreement Buyback Contracts

في هذا النوع من العقود، يُسترجع رأس مال الشركة المستثمرة مع هامش ربح بسيط، بينما تتملك الدولة المنطقة المُستثمر فيها امتلاكًا كاملًا، وتعد هذه العقود غير مستحبة أيضًا من قبل الشركات؛ لأنها لا تعد ذات ربحية عالية ومنفعة اقتصادية كبيرة.(المحامي، ب ت، ص٤٥).

التشريعات القانونية للاستثمارات النفطية لدى نظام دولة (ج. ي. د. ش) في المدة ٦٧- ١٩٩٠م.

على الرغم من تفشي ظاهرة الفساد بين الشركات النفطية العالمية وحكام معظم البلدان المنتجة لخام النفط والغاز الطبيعي والمصدرة لهما، وعزوف الشركات عن عقود الامتيازات المشروطة والمحكمة بنصوص موادها القانونية بموجب القانون الدولي، لا سيما عقود الامتياز الذي يحول ممارسة الفساد، ويمنع الشركات من إبرام عقود الاتفاقيات الخاصة مع زعماء السلطة الحاكمة ورموزها السياسية والعسكرية والقبلية، فقد كانت بنود الاتفاقيات المبرمة وشروطها بين نظام دولة الجنوب (جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية) والشركات النفطية العالمية التي أبدت رغبتها في الحصول على حق الامتياز في أعمال التنقيب والاستكشافات والإنتاج والتصدير للثروة النفطية والغاز الطبيعي في أراضي دولة الجنوب البرية، وفي المياه الإقليمية البحرية المغمورة، تنص على ما يلي:

١- أن تكون حصص المشاركة في إنتاج النفط على وفق نسبة عادلة للطرفين، على أن تكون حصة الوزارة ٥١% والشركة ٤٩%.
٢- أن لا تزيد سنوات الاتفاقية مع الشركة ما بين ٢٠-٣٠ سنة، قابلة للتعديل بحسب كمية الإنتاج النفطي وحجم الأرباح المكتسبة من عائدات التسويق.
٣- تشرف الوزارة إشرافًا مباشرًا على آبار الإنتاج وحقوله، وتراقب كمية الاستخراج والتصدير، ولها سيادتها القانونية في حماية موانئ الشحن والتصدير.
٤- تلتزم الشركة بسلامة البيئة البرية والبحرية من التلوث أو غيره من الأضرار المخلة بالأرض والإنسان، وأن يراعى حجم الإنتاج بما لا يخل بالمخزون الاحتياطي أو يتجاوزه في الآبار النفطية وحقولها.
٥- تتعهد الشركة بأن تكون الأولية في التوظيف بالأعمال الإدارية وغير الفنية لأبناء دولة الجنوب، وأن تساعد وتتعاون في تأهيل الكوادر الجنوبية داخليًا وخارجيًا، وتطوير مهاراتهم الهندسية والمهنية، بما يمكنهم بعد انتهاء سنوات التعاقد مع الشركة من إدارة أعمال المسح والتنقيب والإنتاج النفطي.
٦- تدفع الشركة الرسوم والضرائب سنويًا إلى خزينة الدولة على وفق اللوائح المنظمة لذلك.

هذه الضوابط المشروعة سياسيًا واقتصاديًا، لم تُرضِ الشركات النفطية الرأسمالية أو تشجعها؛ بسبب طبيعة سياستها الاحتكارية، ونواياها في نهب الثروات الوطنية لشعوب البلدان النامية، فهي لا ترغب في التعاقد مع الدول التي تفرض عليها ضوابط حقوقية وسيادية، (جمهورية اليمن الديمقراطية، ١٩٨٣، ص٢٢).

ونتيجة ذلك، تخلت غالبية الشركات النفطية عن العقود المبرمة معها، إلى درجة أن بعضها في السنوات ١٩٧٠ – ١٩٨٨م، قد غادرت مناطق امتيازاتها دونما مبرر وتحت ظروف غامضة، ومن أهم تلك الشركات، شركة سيابكو الجزائرية، وشركة سايبنس، وشركة أجيب الإيطالية، وشركة براس بترو البرازيلية، وشركة بيكو الأمريكية، والمجموعة الكويتية ألف كتين عام، ولم يتبقَ من تلك الشركات سوى شركة كنديان نكسن الكندية التي أعلنت عن إنتاجها للنفط عام ١٩٩٢م، وشركة توتال الفرنسية عام ١٩٩٣م، (العبيدي، ٢٠٢١، ص١٢).

ويُظنُّ أن ذلك الانسحاب الغامض لم يكن برغبة الشركات ذاتها، أو لعدم جدوى استثماراتها الاقتصادية في مناطق حق الامتياز من أراضي جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، وإنما كان وراؤه أسباب سياسية دفعت بها بعض الدول المنتجة والمصدرة للنفط الخام إلى الأسواق العالمية، حتى لا تدخل دولة عربية جديدة في سوق منافسة حصص التسويق العالمي، لا سيما أن الدول المنضوية في إطار منظمة الأوبك OPEC الدولية والأوابك OAPEC العربية، لا تريد أن تنافسها دول أخرى في التخفيض من حصص إنتاجها وتصديرها المقرر يوميًا.

ونتيجة لذلك، لم تبقَ سوى ثلاث شركات نفطية عالمية، كانت قد قبلت إبرام عقود الاستثمار للثروة النفطية مع وزارة النفط والمعادن بدولة (ج. ي. د. ش)، وهي شركة تكنو إكسبورت الروسية في قطاع٤ عياد الغرب بمحافظة شبوة، بلغ إنتاجها من خام النفط ما بين ٢٠ – ٣٠ ألف برميل يوميًا، وشركة كنديان نكسن الكندية في قطاع ١٤ وادي المسيلة حضرموت، وقدر إنتاجها عام ١٩٩٣ بنحو ٢٠ ألف برميل، وشركة توتال الفرنسية قطاع ١٠ شرق شبوة بمحافظة حضرموت، قدر إنتاجها بحوالي٣٥٠ ألف برميل يوميًا،(عاطف، ٢٠٠٢، ص١٤١).

لقد مرت دولة جمهورية اليمن الديمقراطية بتحولات سياسية عميقة من الصعوبات الاقتصادية المعقدة؛ بسبب عزوف الشركات النفطية عن الاستثمار في مجال النفط، إلى درجة أن نظام السلطة فيها، قرر مصارحة نظام دولة الاتحاد السوفياتي عام ١٩٨٣م، بما تعانيه اليمن الديمقراطية من مشكلات اقتصادية، بسبب عدم اهتمام الشركة السوفيتية وسرعتها في اكتشاف النفط طوال أكثر من عشر سنوات، وبفعل ذلك قام وفد عالي المستوى، برئاسة الرئيس علي ناصر محمد رئيس مجلس الوزراء والأمين العام للحزب الإشتراكي ورئيس مجلس الشعب الأعلى، في منتصف عام ١٩٨٣م، بزيارة إلى موسكو، للتباحث مع قيادة الاتحاد السوفيتي بشأن إمكانية حثهم لشركاتهم العاملة في أراضي اليمن الديمقراطي في إنتاج النفط الخام، وفي أثناء المباحثات عرض الرئيس السوفياتي (ليونيد برجنيف) على طاولة المباحثات، خريطة جيولوجية لشبه الجزيرة العربية، أشار فيها إلى وجود الاستدلالات عن وجود مخزون نفطي هائل في الحوض الرسوبي الواقع إلى الجنوب من صحراء الربع الخالي وفي رملة السبعتين، وهذه المنطقة تقع تحديدًا في شمال كل من محافظات شبوة وحضرموت والمهرة، (القوسي، ٢٠٠٦، ص٣٢)، لكنه استدرك في تبريراته عن عدم إسراع الشركات السوفيتية في استخراج النفط من المناطق الممنوحة لها، إلى أن الشركات السوفيتية بإمكانها استخراج النفط بكميات كبيرة على الرغم من تخلف وسائل الحفر لديها، إلا أن هناك معوقات وصعوبات مهمة ستواجه نظام اليمن الديمقراطية عند عملية التصدير إلى الأسواق العالمية، وتتمثل بما يلي:

١- إن سياسة النهج الاقتصادي الاشتراكي لنظام اليمن الديمقراطية، سوف يواجه اعتراضات من قبل الدول العربية المنتجة للنفط والمصدرة له (الأوابك)، وذلك في رفضها بمنح اليمن الديمقراطي حصة من حصص منظمة الأوبك، الموزعة فيما بينها، والمحددة بكميات متفق عليها عالميًا.
٢- إذا أنتج النفط بكميات تجارية لدولة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية،

فإنها لن تجد أسواقًا خارجية لتسويق إنتاجها وتصديره إليها.

٣- إن إنتاج النفط بكميات تجارية مرهون بضرورة سعي نظام دولة اليمن الديمقراطي إلى تحسين علاقتها السياسية والاقتصادية مع الدول العربية خاصة (المملكة العربية السعودية وجمهورية العراق وليبيا والجزائر ودول الخليج العربي الأخرى)، لكي ترضى عنها في منحها من حصصها كميةً يتفق بشأنها لدخول اليمن الديمقراطي سوق التصدير إلى الأسواق العالمية (القوسي، ٢٠٠٦،ص ٢٢).

وعلى الرغم من صحة هذه المبررات فإن المباحثات أثمرت عن موافقة الحكومة السوفيتية في تكليف شركة (تكنو إكسبورت) العملاقة في مجال الاستكشافات النفطية، بمنحها عقد حق الامتياز للتنقيب عن النفط عام ١٩٨٧م، في قطاع (عياد الشرق وعياد الغرب وأمل)، وهذا ما تم فعلًا.

الإعلان عن اكتشاف النفط في (جمهورية اليمن الديمقراطية):

في فبراير من عام ١٩٨٧م أُعلن رسميًا عن اكتشاف النفط الخام في القطاع رقم ٤ (عياد الشرق وعياد الغرب وأمل)، في مديرية جردان محافظة شبوة، من قبل شركة تكنو إكسبورت بكميات تجارية، وقد تراوحت كمية الإنتاج حينها ما بين ١٠ – ٢٠ ألف برميل يوميًا، إذ قامت الشركة بمد شبكة من الأنابيب لنقل خام النفط إلى ميناء قنا على بحر العرب، في حين كانت شركة هنت Hunt الأمريكية التي منحت حق الامتياز في قطاع ١٨ بمحافظة مأرب، وأعلنت عن اكتشاف النفط في عام ١٩٨٦م، بكميات محدودة لا تتجاوز ٧٨,٠٠٠ برميل يوميًا، ونتيجة ذلك، فقد أثار إعلان اكتشاف النفط في أهم منطقة رسوبية بمحافظة شبوة، حفيظة الشركة هنت الأمريكية Hunt، التي كانت تتطلع للاستحواذ على المساحة الحوضية الغنية بخام النفط والغاز المسال الممتدة في شمال محافظة شبوة، وكانت تراقب بقلق واهتمام نشاط التنقيب لشركة تكنو إكسبورت السوفيتية، حتى لا تصل إلى المناطق الواعدة بكميات كبيرة من رسوبيات النفط الطامعة فيها في كل من قطاع وادي جنة ٥، وقطاع العقلة S2، فماذا فعلت شركة هنت إزاء ذلك؟.

حينما شعرت شركة هنت بخطورة حصول شركة تكنو إكسبورت السوفيتية على حق الامتياز في كل من قطاع وادي جنة وقطاع العقلة سارعت بالضغط السياسي على نظام السلطة في الجمهورية العربية اليمنية بالتفكير الجدي لمحاولة السيطرة العسكرية على تلك القطاعات، أو على الأقل وضع الموانع والمعوقات بعدم السماح للشركة السوفيتية من التنقيب فيها.

ولكن في العامين ١٩٨٨– ١٩٨٩ تسارعت الأحداث السياسية والعسكرية وقيام نظام الجمهورية العربية اليمنية بالحشد العسكري لاحتلال القطاعين النفطيين في شمال محافظة شبوة، وبالفعل توغلت قوة عسكرية لاحتلال تلك المساحة في إبريل عام ١٩٨٩م، وتمكنت من السيطرة عليها، لكنها لم تستطع الاحتفاظ بها، ففي ٤٨ ساعة استعيدت من قبل الجيش الجنوبي، وسحق القوات الشمالية الغازية (عامر، ٢٠١٣، ص١٠).

الاستكشافات النفطية في محافظات الجنوب في الأعوام ١٩٩٥ – ٢٠١٠م:

لقد أكدت الأحداث السياسية والعسكرية التي شهدتها الجمهورية اليمنية بعد الوحدة الاندماجية في عام ١٩٩٠م، أن الهدف الحقيقي من تلك الوحدة من قبل نظام الجمهورية العربية اليمنية، هو السيطرة على المخزون النفطي في محافظات الجنوب، لا سيما بعد اكتشاف النفط في محافظة مأرب عام ١٩٨٤م، والبدء بإنتاجه وتصديره في عام ١٩٨٦م عبر شبكة من الأنابيب من حقول صافر إلى ميناء رأس عباس على البحر الأحمر، وأيضا إنشاء مصفاة مأرب بطاقة إنتاجية تقدر بحوالي عشرة ألف برميل يوميًا للاستهلاك المحلي،(عاطف،٢٠٠٢، ص١٢٨).

وعلى الرغم من عدم استقرار الأوضاع السياسية في محافظات اليمن الديمقراطي المستباحة، وغياب الظروف المناسبة للاستثمار الاقتصادي، فإن مراكز القوى المهيمنة على سلطة الحكم المطلق بصنعاء، قد باشرت عملها في منح الشركات النفطية العالمية عقود الامتيازات الاستثمارية بصورة مستعجلة وبشروط ميسرة، الأمر الذي سمح لعشر شركات نفطية عالمية من حصولها على حق الامتياز في عام ١٩٩٥م في مناطق مختلفة من أراضي محافظات حضرموت وشبوة والمهرة، (العاقل، ٢٠١٤،ص٣٦).

ونتيجة هذا الانفتاح الاستثماري المستعجل، فقد كانت شركة هنت Hunt الأمريكية أول الشركات النفطية التي منحت قطاع وادي جنة٥ وحققت بذلك أطماعها ونواياها المؤجلة، إلى أن يحين إسقاط نظام اليمن الديمقراطي.

تنافس الشركات النفطية العالمية للاستثمارات النفطية في أراضي المحافظات الجنوبية:

تسارعت وتيرة التنافس الاستثماري بين الشركات النفطية العالمية، إذ ارتفع عدد الشركات النفطية العالمية منذ عام ١٩٩٠- ٢٠٠٠م إلى ١٨شركة نفطية، وفي عام ٢٠٠٤م إلى ٢٨ شركة نفطية، وإلى حوالي ٥٦ شركة نفطية عام ٢٠٠٦م، وفي عام ٢٠١٢م وصل عددها إلى نحو ٧٣ شركة نفطية عالمية، وفي عام٢٠١٣ بلغ عدد الشركات النفطية ١١٤ شركة (العاقل، ٢٠١٤، ص٨، ينظر: الجدول رقم (١) والشكل رقم (١)).

الجدول رقم (١) يوضح تزايد عدد الشركات النفطية العالمية، في السنوات ١٩٩٠ – ٢٠١٤م.

السنوات	1990	2000	2004	2006	2012	2014
عدد الشركات	3	18	28	56	73	113

المصدر للجدول١:- وزارة النفط والمعادن، قطاع الاستكشافات النفطية، قسم الإحصاء، القطاعات الإنتاجية والاستكشافية، ينظر الرابط:
https://mom-ye.com/site-ar/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9%

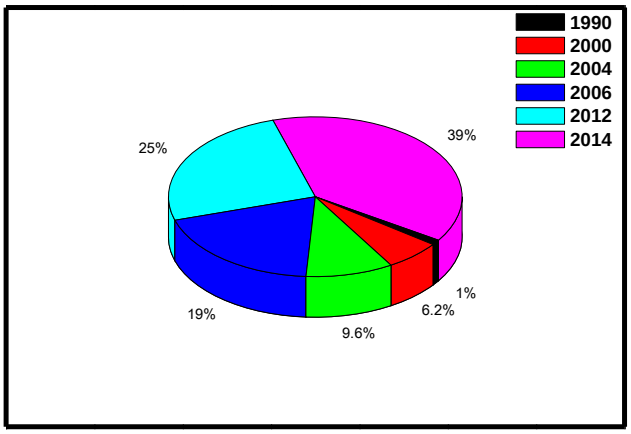

شكل رقم (١) يعكس ظاهرة تزايد الشركات النفطية المتنافسة على عقود الاستثمار في أراضي المحافظات الجنوبية.

المصدر : بالاعتماد على الجدول السابق

نستنتج من الجدول والشكل الحقائق الآتية:-

١- كان عدد الشركات العاملة المنتجة لخام النفط في المحافظات الشرقية عام ١٩٩٠م، ثلاث شركات فقط، وهي شركة تكنو إكسبورت، وتنتج النفط من قطاع رقم ٤ عياد الشرق وعياد الغرب وأمل، في محافظة شبوة، وشركة توتال Total الفرنسية من قطاع رقم ١٠ في حضرموت، وشركة كنيديان أكسي الكندية، المنتجة للنفط من قطاع رقم ١٤ بوادي المسيلة محافظة حضرموت.

٢- ازداد عدد الشركات النفطية الأجنبية في الأعوام ٢٠٠٠- ٢٠٠٤ – ٢٠٠٦ – ٢٠١٢ – ٢٠١٤م، إلى ١٨ – ٢٨ – ٥٦ – ٧٣- ١١٣ شركة على التوالي.

وفي سبيل عرض أهم المعلومات الاستثمارية عن القطاعات المنتجة فعليًا للنفط الخام، والقطاعات الاستكشافية، والقطاعات المفتوحة في محافظات شبوة وحضرموت والمهرة وحتى أرخبيل سقطرى، يمكن لنا أن

نوجزها بما يلي:

تقسيم أراضي محافظات الجنوب إلى قطاعات نفطية (منتجة واستكشافية ومفتوحة):

قُسِّمت القطاعات النفطية إلى ثلاثة أنواع (إنتاجية – استكشافية – مفتوحة)، وتقدر المساحة الإجمالية لأنواع القطاعات الثلاثة بحوالي ٣٠٨,٠٤٨ كيلو متر مربع، وقد توزعت بحسب معطيات الجدول رقم (٢).

جدول رقم (٢) يبين ظاهرة توزيع مساحة القطاعات النفطية المنتجة والاستكشافية والمفتوحة.

القطاعات	القطاعات المنتجة للنفط والغاز	القطاعات الاستكشافية	القطاعات المفتوحة	الإجمالي
المساحة (كم٢)	18,137	142,544	147,367	308,048

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة النفط والمعادن.

من الجدول٢ نتبين ما يلي:

١- بلغت مساحة القطاعات المنتجة للنفط الخام والغاز الطبيعي نحو 18,137 كيلو متر مربع. بينما بلغت مساحة القطاعات النفطية الاستكشافية نحو 142.544 كيلو متر مربع، في حين بلغت مساحة القطاعات النفطية المفتوحة نحو 147.367 كيلو متر مربع. وبذلك يكون إجمالي مساحات القطاعات النفطية المذكورة 308,048 كيلو متر مربع.

٢- القطاعات المفتوحة هي ما زالت معروضة للاستثمار الدولي.

أولاً: قطاعات الثروة النفطية الإنتاجية.

بفعل سياسة الاستثمار غير المشروطة التي انتهجها نظام صنعاء في المحافظات الجنوبية، فقد سارع إلى تقسيم أراضي محافظات الجنوب على حوالي 97 قطاعًا نفطيًا، وهو ما يتضح من الخريطة رقم (١).

خريطة رقم (1) توضح ظاهرة تقسيم أراضي محافظات الجنوب إلى مربعات ومستطيلات مرقمة، وزعت للاستثمار بين الشركات النفطية العالمية.

المصدر:- عمل الباحث بالاعتماد على: الجمهورية اليمنية، وزارة النفط والمعادن، القطاعات النفطية فياليمن ينظر الرابط:-
https://www.google.com/se

نستنتج من الخريطة الحقائق الآتية:-

١- قُسِّمت مساحة الجنوب (جمهورية اليمن الديمقراطية) بعد احتلال أراضيها في ١٩٩٤م، إلى أكثر من ٩٧ قطاعًا نفطيًا منها في محافظة حضرموت نحو ٥٦ قطاعًا نفطيًا، وفي محافظة شبوة أكثر من ١٨ قطاعًا نفطيًا، وفي محافظة المهرة حوالي ٨ قطاعات نفطية، بينما تتوزع ١٥ قطاعًا نفطيًا على محافظات(عدن- لحج- أبين)، بما في ذلك المياه الإقليمية الجنوبية لخليج عدن والبحر العربي وأرخبيل سقطرى.

٢- تشير الدراسات النفطية باليمن، إلى أن عدد الأحواض الرسوبية للنفط الخام باليمن تصل إلى ١٣ حوضًا رسوبيًا، تتركز القطاعات النفطية المنتجة حاليًا والبالغ عددها نحو ١٢ قطاعًا نفطيًا في حوضين رسوبيين هما حوض المسيلة والسبعتين.(راوح، ٢٠٢٢، ص١١)

٣- بلغ عدد القطاعات المنتجة لخام النفط عام ٢٠٠٦م في محافظتي حضرموت وشبوة نحو ١١ قطاعًا نفطيًا، منها سبعة قطاعات نفطية في م/ حضرموت وستة قطاعات نفطية في م/ شبوة. وبلغ إنتاجها من خام النفط في عام ٢٠٠٨م بـ ٨٢٨,٠٠٠ برميلًا يوميًا، ويقدر عدد الآبار حتى ديسمبر ٢٠١٢م بـ ٢٢٠٣ بئرًا، المنتجة للنفط في وادي المسيلة قطاع ١٤- لوحده أكثر من ٣٠٠ بئر نفطي. (راوح، ٢٠٢٢، ص٤٢).

٤- وصل عدد الشركات النفطية العالمية في عام ٢٠٠٨م إلى ٥٧ شركةً نفطيةً عالميةً، واستنسخت إلى جانبها ٥٠ شركة محلية وهمية، ثم ازدادت حدة التنافس بين الشركات العالمية الطامعة في شراكة نهب الثروة الجنوبية المستباحة إلى أكثر من ١١٣ شركةً نفطية حتى شهر مارس من عام ٢٠١٤م، ومعها ازدادت عدد الشركات المستنسخة محليًا بحسب التوقعات إلى أكثر من ١١١ شركةً محليةً. وبذلك يصل إجمالي الشركات النفطية العالمية والمحلية إلى (٢٢٤ شركة). وهذه الظاهرة لم تحدث في أية دولة من دول العالم (الشامي، ٢٠٢٣، ص٣٦)

٥- إن عملية إنتاج حقول القطاعات النفطية يكتنفها الغموض والسرية، فالبيانات المتعلقة بإنتاج الحقول من خام النفط، لا يمكن الحصول عليها إلا بما يُسرَّب بطرائق احترافية من قبل صحفيين وإعلاميين، أو من قبل جهات شبه حكومية، معظمها محاولات لكشف وتعرية الفضائح السياسة لنهج السلطة القائمة على السرية والتعتيم في عدم معرفة الإنتاج اليومي والسنوي من النفط (منير، ٢٠١٩، ص٥٨).

٦- إن إنتاج خام النفط لا يخضع لإشراف وزارة النفط والمعادن ومراقبتها، كما هو عادة دول العالم بوصفها الجهة الرسمية المخول لها القيام بذلك.

ويمكن ملاحظة عدد القطاعات المنتجة لخام النفط، وعدد الحقول والآبار في ها، وكمية الإنتاج وسنوات الإنتاج من الجدول رقم (٣).

يتضح من الجدول٣ المعطيات الآتية:

١- تقدر كمية الإنتاج اليومي من القطاعات النفطية المنتجة ٨٢٨,٠٠٠ برميل يوميًا.

٢- يعد قطاع وادي المسيلة ١٤ أكثر القطاعات النفطية إنتاجًا للنفط الخام، إذ ينتج نحو ٢٣٠,٠٠٠ برميل يوميًا، وأقل القطاعات إنتاجًا هو قطاع غرب عياد٤ وينتج نحو ٢,٠٠٠ برميل يوميًا.

ثانيًا: القطاعات النفطية الاستكشافية في محافظتي شبوة وحضرموت:

تشير المعلومات المتاحة من موقع وزارة النفط والمعادن، قطاع الاستكشافات النفطية، إلى أن عدد القطاعات النفطية التي منحت بعقود استثمار للشركات النفطية العالمية عبر وكلائها من كبار زعماء القبائل ورموز النظام السياسي والعسكري في صنعاء، يصل عددها إلى أكثر من ٣٠ قطاعًا نفطيًا، تقدر مساحتها بحوالي ١٤٢,٥٤٤ كيلو متر مربع، (الجمهورية اليمنية (بركات، ١٩٩١، ص١١)، تتوزع في أراضي محافظات حضرموت وشبوة والمهرة وسقطرى وعدن ولحج وأبين، وتشمل مساحة اليابس القاري والمياه المغمورة للرصيف القاري في البحر العربي وخليج عدن.(هادي، ٢٠١٧، ص١٠٠).

وما نود الإشارة إليه بشأن هذه القطاعات الاستكشافية فقد مُنحت عقود الاستثمار فيها ما بين عامي ٢٠٠٠ – ٢٠٠٨م لعديد من الشركات متعددة الجنسيات، ويُظنُّ أن بعض تلك القطاعات قد دخلت مرحلة الإنتاج والتصدير،

ولكن لم يُعلن رسميًا عنها؛ حرصًا من الشركات ووكلائها على سرية التصدير التي تتم بوساطة التهريب برًا عبر القاطرات العملاقة التي تنقل كميات كبيرة من خام النفط والغاز يوميًا إلى مصفاة صافر بمأرب، وكذلك حسب المعلومات غير المؤكدة إلى المملكة العربية السعودية ودول شرق إفريقيا وغيرها.

ويمكننا عرض القطاعات النفطية الاستكشافية بحسب الجدول رقم (٤).

من الجدول٤ نستنتج الحقائق الآتية:

١- يقدر عدد القطاعات النفطية الاستكشافية بـ ٣٠ قطاعًا حتى عام ٢٠١٣ منها ١٦ قطاعًا استكشافيًا في محافظة حضرموت، و١١ قطاعًا نفطيًا في محافظة شبوة، وقطاعان نفطيان في محافظة المهرة، وقطاع في عدن- لحج- أبين.

٢- حُفرت ٥٣ بئرًا في هذه القطاعات، ولكن لا يُعلم عن مدى دخولها مرحلة الإنتاج أم لا.

٣- إن جميع هذه القطاعات قد منحت امتيازاتها للشركات النفطية العالمية بعقود تكتنفها السرية والكتمان، وتتعارض مع التشريعات الدستورية للجمهورية اليمنية.

جدول رقم (٣) يبين عدد القطاعات ومساحتها، وعدد الحقول والآبار وكمية إنتاجها اليومي من النفط الخام والشركات العاملة في محافظتي حضرموت وشبوة.

القطاع ورقمه	المحافظة	المساحة (كم٢)	عدد الحقول	عدد الآبار	عام الإنتاج	الإنتاج (برميل يوميًا)	الشركة العاملة
المسيلة – ١٤	حضرموت	١٢٥٧	٢٦	٥٦٨	١٩٩٣	٢٣٠,٠٠٠	كنيديان نكسن
حوايرم – ٣٢	حضرموت	٥٩٢	٢	١	٢٠٠٠	٨٩,٠٠٠	DNO
شرق سار ٥٣	حضرموت	٤٧٣	٤	٢٠	٢٠٠١	٢٥,٠٠٠	دوف
شرق الحجر ٥١	حضرموت	٢٠٠٤	٣	٤١	٢٠٠٤	٣١,٠٠٠	كنيديان نكسن
جنوب حوايرم ٤٣	حضرموت	٢٠٢٦	١	١٧	٢٠٠٥	٥٠,٠٠٠	DNO
مالك – ٩	حضرموت	٣٥٣٠	٤	٣٢	٢٠٠٥	٨,٠٠٠	كالغالي
شرق شبوة-١٠	حضرموت	٩٦٤	٤	٤٥	١٩٩٧	١٥٠,٠٠٠	توتال
جنة – ٥	شبوة	٢٨٠	٥	٨٠	١٩٩٦	٥٠,٠٠٠	هنت
غرب عياد ٤	شبوة	١٩٩٨	٣	٩١	٢٠٠٧	٢.٠٠٠	Konc
دامس - S1	شبوة	١١٥٩	٢	٣٥	٢٠٠٣	١١,٠٠٠	Occidental
العقلة - S2	شبوة	٩٠٤	٣	١٠	٢٠٠٦	١٢,٠٠٠	OMV
جردان ٣	شبوة	٢٩٥٠	٤	٢٠	١٩٨٧	٢٠,٠٠٠	Oil Search
عسيلان S1	شبوة	؟؟	٦	٧		١٥٠,٠٠٠	هنت
الإجمالي	13	١٨,١٣٧	٦٧	٩٤٧	٢٠٠٧	٨٢٨,٠٠٠	-----

المصدر: (١) الجمهورية اليمنية، وزارة النفط والمعادن، اكتشاف النفط في محافظة شبوة، www.mom.gov.ye علاوة على موقع: قطاعات النفط المنتجة في حضرموت واحتياطياتها المتوقعة:.www.soutalgnoub.com

(٢) أو إم في" تعتزم رفع إنتاجها من النفط لـ١٢ألف ب/ي شبوة: تعتزم شركة "أو إم في" النمساوية النفطية باليمن رفع حجم إنتاجها من بئر استكشافية للنفط في منطقة (معبر) بالمحافظة التابعة للقطاع النفطي رقم (٢)..www.moheet.com.

جدول رقم (٤) يوضح القطاعات النفطية الاستكشافية في محافظات الجنوب حسب أرقامها ومساحتها وعدد الآبار، والشركات العاملة فيها

القطاع ورقمه	المحافظة	مساحة (كم٢)	عدد الآبار الاستكشافية	الشركة العاملة
شمال حوايرم – ٤٤	حضرموت	٦٢٣٢	٥	DNO
ج/شرق المعبر – ٤٩	حضرموت	٢٧٠٠	٣	مول يمن MOL YEMEN
العرمة – ١٣	حضرموت	٤٧١٧	١	جالو أويل GALO OIL
الفرط – ٣٣	حضرموت	٥٩٧٦	٣	CCC
سر – ٥٣	حضرموت	١٢٢٩	٢	بتروناس PETRONAS
المكلا – ١٥	حضرموت	١٢,٥٧٠	٧	OIL SEARCH
هود – ٥٣	حضرموت	٧٣٦٧	٤	OIL = = SEARCH
جنوب هود – ٤٧	حضرموت	٧٦٠٦	٤	أويل إندقاز OIL&GAS
القرن – ٧١	حضرموت	١٨٠١	١	سنوبك SINOPEC
رأس حويرة – ٧٣	حضرموت	١٩٠٠	-	دوف DOV
غرب المكلا – ٤١	حضرموت	٢٤٩٢	١	أويل اندقاز OIL&GAS
شمال المكلا – ٤٨	حضرموت	٥٠٥٥	٢	مول يمن MOL YEMEN
العين – ٧٢	حضرموت	١٨٢١	٢	OMV
وادي عمد – ٨٢	حضرموت	١٨٥٣	--	ميدكو+كويتانرجي+ إنديا
وادي عرات – ٨٣	حضرموت	٣٦٤	-	= =
الريان – ٥٧	حضرموت	١٠,٩٦٣		ججراتستيت+وسترند ريلن
العقلة – S	شبوة	٢١٠٠	٩	OMV
عماقين – ١	شبوة	٢١٨٩	٤	جوكو JOECO
جردان – ٣	شبوة	٢٩٥٠	-	أويل سيريش OIL SEARCH
أريام – ٦	شبوة	٢٣١١	-	بوران BURREN
عساكر – ٨	شبوة	٤٧٣٠	-	ميداس MIDAS
مشاف - Mashaf ٦٩	شبوة	١٣٢٤	٢	سنوبك SINOPEC
الطاق Ataq – ٧٠	شبوة	١٨٠١	١	كنوك KNOC
شرق المعبر - R2	شبوة	٢٨٥٠	٢	جالو اويل GALO OIL
رملة السبعتين – ٢٠	شبوة/ مأرب	١٨٨٦		إكسدنتل OCCIDENTAN
المعبر – ٢	شبوة/ حضرموت	٤٠١٥	-	OMV
شمال بلحاف – ٢٨	شبوة/حضرموت	٤٤٦٥	-	ججرات ستيت+ وسترندريلنج
خليج القمر – ١٦	المهرة	١٠٨٦٤	-	KNOC
جنوب سناو- ٢٩	المهرة	٩٢٣٧	-	OMV
عدن/لحج/أبين – ١٧	عدن/لحج/أبين	١٩,٣٨٥	--	بارن إنرجي (يمن)
الإجمالي	--	١٤٢,٥٤٤	٥٣	-

المصدر: (١) الجمهورية اليمنية، وزارة النفط والمعادن، الاستكشافات النفطية والغاز المسال، إحصاءات عامة، النشرة السنوية لعام م2006، العدد السادس، عديد صفحات، ينظر الموقع: اكتشاف النفط في محافظة شبوة، www.mom.gov.ye.
(٢) الاقتصادي/ نبيل الشرعبي- عمر عبدالملك، https://akhbaralyom-ye.net/nprint.php?lng=arabic&sid=81669

جدول (5) يبين القطاعات النفطية المفتوحة والمعروضة بالمزاد اليمني لاستثمار الشركات العالمية.

الحوض الرسوبي	القطاع النفطي ورقمه.	المساحة (كم٢)	موقعه
عدن	عدن أبين – ١٧	١٩.٣٨٥	م/ عدن أبين بري وبحري
خليج القمر المهرة	القمر – ١٦	١٠.٨٦٤	م/ المهرة بحري
الربع الخالي	شمال سناو – ١٢	٧.٨٦٧	م/ المهرة بري
السبعتين	شمال بلحاف - ٢٨	٤.٤٦٥	م/ شبوة بري
الربع الخالي	الشحن – ٥٤	٧.٤١٢	م/ المهرة قطاع بري
الربع الخالي	الريان – ٥٧	١٠.٩٦٣	م/ حضرموت بري
الربع الخالي	شقة الخريطة – ٥٨	٩,٥٦٢	م/ شبوة بري
المكلا	جنوب مصينعة – ٦١	١١.٦٦٤	م/ حضرموت بري
خليج القمر	عتب سيحوت – ٦٢	١٦.٢٢٧	م/ المهرة بحري
الربع الخالي	شمال الخضرة – ٧٩	٧.٩٩٠	م/ حضرموت بري
المسيلة سينون	وادي سار – ٨٠	١.٩٦١	م/ حضرموت بري
المسيلة سينون	وادي دعيبر - ٨٨	١.٩٠١	م/ المهرة بري
سقطرى	غرب سقطرى – ٩٢	١٤.٦٠٤	م/ حضرموت بحري
سقطرى	رأس مومي – ٩٣	٢٠.٥١٥	م/ حضرموت بحري
سقطرى	عبد الكوري – ٩٤	١٢.٨٨٦	م/ حضرموت بحري
سقطرى	سمحة – ٩٥	٢٠.٩٦٢	م/ حضرموت بحري
الإجمالي	٢٠ قطاعًا نفطيًا	١٤٧,٣٦٧	

المصدر: الجمهورية اليمنية، وزارة النفط والمعادن، قطاع النفط والمعادن، القطاعات المفتوحة، ينظر:

https://www.mom.gov.ye/index.php?option=com_content&view=article&id=55&Itemid=62

٤. الاستنتاجات

١- يتضح من حالة التنافس والتسابق للشركات النفطية العالمية، أن أراضي محافظات الجنوب غنية وواعدة بالثروات النفطية والغاز الطبيعي، وهذا يتأكد من عدد الشركات النفطية التي تجاوز عددها ١٠٠ شركة.

٣- قسمت أراضي محافظات الجنوب إلى ٩٧ قطاعًا نفطيًا، ومُنحت عقود الامتياز لأكثر من ١٠٠ شركة محلية وعالمية، وبلغ عدد الشركات المنتجة للنفط ١٢ شركة، والشركات الاستكشافية ما بين ٢٥ – ٣٠ شركة، بينما بقية القطاعات ما زالت خاضعة للترويج الاستثماري العالمي، ومن كل ذلك ليس هناك أي معلومات رسمية تبين عدد القطاعات المنتجة ومتوسط الإنتاج اليومي.

٤- لقد تبين بما لا يدع مجالاً للشك أن معظم الشركات قد مُنحت حق الامتياز بعقود واتفاقيات غير مشروعة، وتخالف نصوص الدستور اليمني في صيانة السيادة الوطنية وحمايتها للثروات الطبيعية، الأمر الذي جعل حقوق الاستثمار مباحة ومنتهكة من قبل زعماء السلطة السياسية ورموزها، وتحقق لهم تحويل الاتفاقيات المبرمة إلى توكيلات خاصة، خارج نطاق التشريعات القانونية.

٥- انتهجت السلطات الرسمية في الحكومة اليمنية أساليب السرية والتعتيم الإعلامي في عدم معرفة الرأي العام اليمني عمومًا والجنوبي خصوصًا، إذ قدرت كمية الإنتاج في عام ٢٠٠٨م بـ ٨٢٨,٠٠٠ برميل يوميًا، وبعد هذا العام صارت نتائج الاستكشافات النفطية وحجم كمية الإنتاج اليومي والسنوي يكتنفها الغموض والسرية.

٦- ظل حجم الإنتاج النفطي من محافظتي شبوة وحضرموت مجهولًا، وهُرِّبت كميات كبيرة منه إلى خارج حدود الدولة بسرِّيَّة.

٥. التوصيات

في ضوء ما استعرضناه من حقائق ومعلومات، يمكننا طرح التوصيات الآتية:

١- يوصي (البحث) الجهات المعنية بوزارة النفط والمعادن، بضرورة التفكير الجدي في سرعة إحلال الكوادر الاقتصادية والكفاءات العلمية المتخصصة الجنوبية في مجالات الهندسة النفطية الجيولوجيا والجيوفيزياء والتنقيبات الاستكشافية وغيرها، ولهم حق الإشراف والرقابة والتوظيف في القطاعات النفطية.

٢- العمل على إعادة تصحيح عقود الاتفاقيات المبرمة بين الشركات النفطية ووكلائها من المتنفذين في مراكز السلطة السياسية والقبلية والحزبية، وذلك بموجب التشريعات القانونية والدستورية.

٣- التأكيد على أهمية نشر المعلومات والبيانات الخاصة بحجم الإنتاج اليومي والسنوي، وتمكين الباحثين من الحصول عليها بكل يسر وشفافية.

٤- وضع خطة اقتصادية إستراتيجية تتضمن رؤية مستقبلية لكيفية السيطرة على حقول القطاعات النفطية والغاز المسال، وموانئ التصدير، وحماية شبكات أنابيب النقل، علاوة على منع التهريب بوساطة الناقلات، وتشجيع أبناء مناطق إنتاج النفط على حماية آبار الحقول المنتجة والاستكشافية الواعدة بالإنتاج، ومنحهم حق الاستفادة من شغل الوظائف المهنية والهندسية في القطاعات الإنتاجية والاستكشافية المختلفة.

٥- وضع تشريعات قانونية لعملية الاستثمار الاقتصادي للثروات المعدنية الفلزية واللافلزية، تحرص على تشجيع الرأسمال الجنوبي أولًا، والعربي والعالمي ثانيًا؛ لتنمية الإنتاج للموارد الاقتصادية وتطويرها ، بما يمكِّن من تكافؤ الفرص والمصالح المشتركة بين طرفي عقود الاستثمار.

٦- التفكير الجدي في اتخاذ الإجراءات القانونية للمطالبة بدفع التعويضات المالية لأبناء محافظتي شبوة وحضرموت والجنوب عمومًا، من قبل الشركات النفطية العالمية ومن المتنفذين اليمنيين.

المراجع

إحصائيات وأرقام عن تاريخ النفط في اليمن. (٢٠٢٠). وزارة النفط والمعادن، قسم الاستكشافات النفطية، صنعاء.

بركات، أحمد قائد، (١٩٩١). النفط في اليمن، مؤسسة العفيف الثقافية، صنعاء.

الجبلي، علي. (٢٠٢٢). مراكز الطاقة في اليمن وجغرافيا الصراع، دراسة في الأبعاد والتحديات، تم الاسترجاع من: https://fikercenter.com

الجبوري، محمود. (٢٠١٨). دور النفط في اقتصاد الشرق الأوسط وتأثيره على الاقتصاد العالمي، مكتبة النور، القاهرة.

جغمان، عبد الغني عبدالله. (٢٠٠٨). بيع وشراء قطاعات نفطية في اليمن في فترة الحرب. كريتر سكاي، تم الاسترجاع من: https://cratersky.net/posts/102366

جمهورية اليمن الديمقراطية. (١٩٨٣). وزارة النفط والمعادن، *مجلة النفط والثروات المعدنية*، عدن.

الجمهورية اليمنية. (٢٠٠٣). وزارة النفط والمعادن، القطاعات الاستكشافية،صنعاء، تم الاسترجاع من: https://mom-ye.com

راوح، فهد. (٢٠٢٢م). *النفط في اليمن، حقائق ومؤشرات*، الجمهورية اليمنية، تعز.

الريمي، رعد. (٢٠١٨). إلى أين تذهب عائدات النفط في جنوب اليمن؟ تم الاسترجاع من: https://masa-press.net

الشامي، كريم. (٢٠٢٣). نهب النفط والغاز: سرقة مستقبل اليمن، The Cradle عربي، القاهرة. تم الاسترجاع من: https://thecradlearabic.com/articles-id/9364

عاطف، محمود علي. (٢٠٠٢م). *النفط في اليمن دراسة في جغرافية الطاقة*. الشارقة: دار الثقافة العربية.

العاقل، حسين مثنى. (٢٠١٤م). *الكنز الخفي والسر الكبير، قضية الجنوب وحقائق نهب ممتلكات دولة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية*، الجزء الثاني، المركز العربي لخدمات الصحافة والنشر.

عامر، عبد الله. (٢٠١٣). *الحقائق الكاملة عن ذهب اليمن الأسود*، مطبعة الشرق، صنعاء.

العبسي، مدونة محمد. (٢٠٠٩). سّري للغاية: سباق توتال والحوثيين للسيطرة على أكبر وأنجح قطاع نفطي في اليمن. تم الاسترجاع من: https://mohamedalabsi.blogspot.com/2014/12/blog-post_19

العبيدي، حسين بن سعد. (٢٠٢٢). مستقبل النفط اليمني في ظل الحرب والصراع السياسي. تم الاسترجاع من: https://www.khbr.me/news169021

الغولي، إبراهيم حلمي. (٢٠٠٧م). *أطلس الوطن العربي والعالم* ط٥، سوريا: دار الشرق العربي.

القوسي، نبيل صالح. (٢٠٠٦). ٤٠ شركة نفطية عالمية تتقدم بطلبات للتنافس على حق امتياز التنقيب في ١٤قطاعاً نفطياً جديداً في اليمن. شبكة مأرب برس، تم الاسترجاع من: http://www.marebpress.net/news_details.php

المحامي، أحمد المفتي. (بدون تاريخ). أنواع عقود النفط (البترول). شبكة سودارس. تم الاسترجاع من: https://www.sudaress.com/sudanile

ملف بالأرقام والإحصائيات عن النفط في الجنوب وصراع قوى الفساد القديمة والجديدة. (٢٠١٣). *المرصد*، صنعاء. تم الاسترجاع من: https://www.marsad.news/news/61

منير بن وبر. (٢٠١٩)، كيف يؤثر النفط على حاضر السياسة في اليمن ومستقبلها؟، صنعاء.

موقع Petroleum to day. (2007). أنواع العقود الخاصة بصناعة النفط، وزارة النفط والمعادن، بغداد. تم الاسترجاع من: http://www.petroleum

هادي، عبد السلام صالح حميد. (٢٠١٧). *أثر العوائد النفطية على التنمية الاقتصادية في الجمهورية اليمنية في المدة ١٩٩١-٢٠١٠م*، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة عدن، عدن.

وسام، بوقجان. (٢٠٢١). واقع النفط في اقتصاديات الدول العربية، *مجلة الاقتصاد والتنمية*، دمشق.

Stephen ,Longing ,Oil in the middle east, oxford university press, London. Third Edition

The Reality of the Productive and Exploratory Oil Sectors in the Southern Governorates from 1987-2023

Hussein Muthana M. Al- Aqeel
Department of Geography - Saber Faculty of Science and Education – University of Lahej

Email 1: aqeel2010@yahoo.com
Email 2: alaqldhsynalaql@gmail.com

Received,	Accepted,	Published
25/04/2024	05/06/2024	24/11/2024

Cite: Al- Aqeel, H. M. (2024). The Reality of the Oil Sectors (Productive and Exploratory) in the Southern Governorates (Shabwa and Hadramaut Governorates as an Example) (1987- 2023 AD). *University of Lahej Journal of Applied Sciences and Humanities*, *1*(1), 44-53.

Abstract

This study aims to identify the most important scientific and objective facts pertaining to the reality of the productive and discovered oil sectors in the southern governorates (Shabwa and Hadramout) between 1987-2023. The study presented many information relating to the economical situations and their relations with oil revenues in the extent of their connection to the development in improving societal circumstances of the Yemeni people. The study problem concentrated on trying to replay inquiries related to the nature of investments and agreements contracts with the world oil companies, and the acts of the injustic looting for the oil wealth. The study depened on descriptive and inductive design to examine the given facts of the fields productivity of crude oil, in addition to determining the number of the discovered fields and their geographical distribution. Therefore, the significance of this study lays in analysing the data got from the limited studies, as well as the field writings and visits. The study reached out many conclusions such as: the phenamenon of the planned doodling in dividing the lands of the targeted governorates into oil sectors and were given to influential figures. This policy is in opposition to the formal policy of the state and the known international legislations. Finally, the study presented many recommendations, the most important are: asking the responsible authorities represented by th Ministry of Oil and Mineral Wealths to outline a strategic future plan to control the oil sectors and invest them firmly, and using their revenues for development and improving the living for the Yemeni people.

Keywords: Oil sectors, Hadramout, Shabwa

© 2024, Al- Aqeel, licensee University of Lahej Journal of Applied Sciences and Humanities. This article is published under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0), which permits non-commercial use of the material, appropriate credit, and indication if changes in the material were made. You can copy and redistribute the material in any medium or format as well as remix, transform, and build upon the material, provided the original work is properly cited.